دور الحركات الاجتماعية في التغيير السياسي في العالم العربي دراسة حالة السودان

The Role of Social Movements in Political Change in the Arab World A Case Study of Sudan

Le rôle des mouvements sociaux dans le changement politique dans le monde arabe Une étude de cas du Soudan

مبروك ساحلي[1*]

تاريخ الإرسال: 2020/05/02 **تاريخ القبول**: 2021/05/30 **تاريخ النشر**: 2021/06/20

ملخص:

حظي موضوع الحركات الاجتماعية بإهتمام في الآونة الأخيرة من قبل الأكاديميين والباحثين. نظرا لطبيعة الدور الذي باتت تؤديه الحركات الاجتماعية في التغيير السياسي في العالم العربي، وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الحركات الاجتماعية من خلال الوظائف و الأدوار التي تؤديها في عملية التغير السياسي بالسودان منذ 2018، لذلك تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الحركات الاجتماعية، وتفسير نشوئها، والتعرف على مكونات الحركات الاجتماعية في السودان ودورها في التغيير السياسي. ولتحقيق ذلك تم الاستعانة بالعديد من المناهج منها: منهج دراسة حالة، المنهج الوصفي التحليلي، والمقترب الطبقي

الكلمات المفتاحية: الحركات الاجتماعية؛ التغيير السياسي؛ السودان

Abstract :

The topic of social movements has received high Of interest by researchers and academics. Inasmuch the significance of the role that social movements are playing in political change in the Arab world, this study aims to analyze the role of social movements through the functions and roles they play in the process of political change in Sudan since 2018, so this study seeks to identify the concept of social movements, and to explain Its emergence, and identify the components of social movements in Sudan and their role in political change. To achieve this, many approaches were used, such as the case study approach, the descriptive analytical approach, and the class approach.

Keywords: social movements ; political change ; Sudan

Résumé : Le sujet des mouvements sociaux a suscité un intérêt de la part des chercheurs et des universitaires. Étant donné l'importance du rôle que jouent les mouvements sociaux dans le changement politique dans le monde arabe, cette étude vise à analyser le rôle des mouvements

*المؤلف المراسل

[1] Sahli Mabrouk, university of Oum El Bouaghi, Algeria, sahlimabrouk.aa@hotmail.fr

sociaux à travers les fonctions et les rôles qu'ils jouent dans le processus de changement politique au Soudan depuis 2018, donc cette étude cherche à identifier le concept de mouvements sociaux, à expliquer son émergence et à identifier les composantes des mouvements sociaux au Soudan et leur rôle dans le changement politique. Pour y parvenir, de nombreuses approches ont été utilisées, telles que l'approche des études de cas, l'approche analytique descriptive et l'approche par classe. **Mots clés** :mouvements sociaux; changement politique; Soudan.

المقدمة

يعبر مفهوم الحركات الاجتماعية عن حالة من الاغتراب السياسي والاجتماعي التي سادت منذ فترة الخمسينيات من القرن العشرين، ثم زادت حدتها أواخر الستينيات، خاصة مع تفجر ثورة الشباب 1968 في فرنسا، واحتجاجات الطلاب في عدة دول من العالم، وبروز حركة الحقوق المدنية الأمريكية والحركات المناهضة للحرب، وميلاد الحركات النسائية والبيئية، ويرى الآن تورين أن تنامي هذه الحركات يدل على إخفاق النظام الديمقراطي في ضمان الحرية والعدالة، فالدولة بمختلف أجهزتها القمعية والإيديولوجية تعمل جاهدة على التقليص من مساحة الحرية، لذا تظهر الحركات الاجتماعية كوسيلة وحيدة لاسترجاع هذه الحقوق.

كما تشهد العديد من الدول العربية بروز الحركات الاجتماعية الاحتجاجية المطالبة بإسقاط الأنظمة الحاكمة، ومحاربة الفساد، ومن بينها السودان حيث طالبت الحركات الاجتماعية الاحتجاجية بسقوط النظام العسكري، والتحول نحو الديمقراطية وتحقيق التنمية الشاملة.

أهداف الدراسة: إن هذه الدراسة في حقيقتها تهدف إلى رصد و تحليل واقع الحركات الاجتماعية في السودان منذ 2018، وإبراز دورها في اندلاع الحركات الاحتجاجية، بالإضافة إلى إبراز مستوى التطور الذي عرفته هيكلة الحركات الاجتماعية و تنظيماتها ومساهمتها في التغيير السياسي للتوجه نحو التحول الديمقراطي.

إشكالية الدراسة: ظهر مفهوم الحركات الاجتماعية تاريخيا في السودان كآلية لإسقاط الأنظمة الديكتاتورية العسكرية والسعي إلى تحقيق التنمية، وبالتالي فإن الدراسة تسعى إلى الإجابة عن الإشكالية التالية: **ما مدى مساهمة الحركات الاجتماعية من خلال الوظائف و الأدوار التي تؤديها في عملية التغير السياسي بالسودان؟**

فرضية الدراسة: إنطلاقا من الإشكالية التي سبق طرحها، تهدف الدراسة إلى إختبار الفرضية الآتية: إن" الحركات الاجتماعية بمكوناتها و الوظائف التي تؤديها؛ تعتبر فاعلا أساسيا في عملية التغيير السياسي بالسودان".

خطة الدراسة: للإجابة عن الإشكالية ارتأينا تقسيم الدراسة إلى:

أولا: الحركات الاجتماعية: المفهوم، والنشأة

ثانيا: عوامل اندلا ع الحركات الاحتجاجية في السودان

ثالثا: دور الحركات الاجتماعية السودانية في التغيير السياسي

أولا: الحركات الاجتماعية: المفهوم، والنشأة

يرى بعض الباحثين أن البيئات السياسية والاجتماعية لها دور فعال في تحديد نشأة ودور الحركات الاجتماعية، وذلك من خلال العديد من الدراسات المقارنة بين دور الحركات الاجتماعية في الولايات المتحدة أو أوروبا وأمريكا اللاتينية، ففي الأولى نمت في مناخ يتميز بالتعددية انعكس ذلك على مطالبها (حماية البيئة، مناهضة العولمة، قضايا الجندر...)، أما في الثانية فنشأت في ظل نظم تسلطية وأزمات اقتصادية، فكانت مطالبها مرتبطة بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية. (Goirand, 2010)

1- مفهوم الحركات الاجتماعية: يثير مفهوم الحركة الاجتماعية خلافا بينا بين الباحثين؛ ففي الوقت الذي يؤكد بعضهم ضرورة الحذر من تسمية أي تحرك جماعي بمسمى الحركة الاجتماعية، يذهب بعضهم إلى ضرورة تجنب سيطرة التصنيفات المبنية على محددات مستعارة من سياقات المجتمعات الغربية، كما أن غياب حركات متطابقة مع الحركات المعرفة وفقا للسياق الأوروبي و الأمريكي اللاتيني، لا يعني بالضرورة انتفاء وجود حركات أخرى في الدول العربية. (سعود و مهورباشة، المدينة الجزائرية والحراك الاحتجاجي: مقاربة سوسيولوجية، 2016، صفحة 97)

و أوضح ريموند وليامز في مؤلفه الثقافة والمجتمع، أن مفهوم الحركة يشكل أحد المفاهيم الإستراتيجية في العلوم الاجتماعية، شأنه في ذلك، شأن مفاهيم الطبقة والثقافة، الديمقراطية وغيرها، وأن ذلك، طبقا للإستخدام الشائع لمفهوم الحركة، يعني النمط العام من التغير، الذي يمكن التعرف إليه، ومن ثم يمكن استخدامه في اكتشاف التغيرات التي تطرأ على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية. (الخواجة، 2015)

أما تشارلزتلي، ومن بين الإسهامات العديدة التي قدمها لدراسة الحركات الاجتماعية، فقد أمد الباحثين في هذا المجال بتعريف للحركات الاجتماعية قد يعد الأكثر شيوعا، حيث يعرف الحركات الاجتماعية على أنها:" سلسلة مستدامة من التفاعلات بين أصحاب السلطة وأشخاص يضطلعون بالتحدث نيابة عن قادة شعبية تفتقد إلى تمثيل رسمي، وذلك في مجرى إذاعة هؤلاء الأشخاص لمطالب واضحة لإجراء تغيير في توزيع أو ممارسة السلطة وتدعيم هذه

المطالب بمظاهرات عامة من التأييد". (تلي، 2005، صفحة 15) فالحركات الاجتماعية يمكن أن تنتفع أو تساعد على خلق مناخ يتيح المجال لتألف أو تركيب ثلاث عناصر وظيفية هي: (تلي، 2005، صفحة 20)

– الحملة: مجهود عام مستدام ومنظم يملي مطالب جماعية على السلطات المستهدفة.

– ذخيرة الحركة الاجتماعية: عبارة عن توظيف لتوليفات ممكنة من بين أشكال العمل السياسي التالية: خلق جمعيات وتحالفات، لقاءات عامة، مواكب مهيبة، إعتصامات، مسيرات، مظاهرات، حملات مناشدة، بيانات في الإعلام العام، مطويات أو كراسات سياسية.

– عروض الوقفة: تمثيل المشاركون لجملة من الصفات العامة الموحدة، وهي الجدارة، والوحدة، والزخم العددي، والالتزام تجاه و/ أو تجاه قاعدتهم الشعبية.

بمعنى أوسع، يشير إريك نيفو إلى أن الحركات الاجتماعية تشير إلى "شكل من أشكال العمل الجماعي المتضافر لصالح القضية؛ أو الدفاع عن مصلحة. (Neveu, 1996)

بالنسبة إلى ألان تورن يقترح التعريف التالي للحركة الاجتماعية على أنها:" السلوك الجماعي المنظم لممثل طبقي يكافح ضد خصمه الطبقي من أجل الاتجاه الاجتماعي للتاريخية في جماعة ملموسة". (Starck, 2005)

في حين تم تعريف الحركات الاجتماعية على أنها:" مجموعة الجهود المنظمة التي تبذلها المجموعة من المواطنين كممثلة عن قاعدة شعبية تفتقد التمثيل الرسمي، بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات، أو الهياكل القائمة، لتكون أكثر اقترابا من القيم التي تؤمن بها الحركة". (الشوبكي، 2014)

فالحركات الاجتماعية عبارة عن أنشطة جماعية منظمة حرة، تعمل من خلال أنماط غير مؤسسية، من أجل إحداث تغيير داخل المجتمع، ولهذا يمكن القول أن الحركات الاجتماعية تتميز بأربعة عناصر أساسية هي: الجماعية: فهي عبارة عن جماعة من الناس يعملون معا. وحدة الأهداف والوسائل: فهي تقوم على توحيد الرؤى حول الهدف المشترك من العمل الجماعي، لإحداث التغير داخل مجتمعهم. تنظيم غير رسمي: فهناك انتشار نسبي للجماعية مع مستوي منخفض من التنظيم الرسمي. التلقائية: فتتميز أساليب العمل والأفعال بدرجة عالية نسبيا من العفوية والتلقائية، كما تتخذ طابع غير مؤسسي، إلي جانب أشكال غير تقليدية ومبتكرة للفعل. (جلبي، 19- 20 مارس 2013)

2- نشأة الحركات الاجتماعية: يرجع تاريخ ظهور الحركات الاجتماعية إلى منتصف القرن السابع عشر ميلادي، إلا أن ظهور الحركات الاجتماعية الأكثر تنظيما وتأثيرا في أوروبا وأمريكا الشمالية بدأ في نهاية القرن الثامن عشر، وبعد ذلك أصبحت هذه الحركات في القرن التاسع عشر أحد الوسائل الهامة في إحداث التغييرات الاجتماعية والسياسية داخل هذه المجتمعات. (القحطاني، 2017، صفحة 281)

إلا أن فترة الستينيات من القرن العشرين شكلت نقطة تحول في دراسة الحركات الاجتماعية والاحتجاجية متمثلة بصعود الحركات الطلابية في أوروبا وحركات السود في الولايات المتحدة الأمريكية المطالبة بحقوقها، عصيان ماي 1968 في فرنسا، والاحتجاجات الطلابية في ألمانيا وبريطانيا والمكسيك، والائتلافات بين العمال والطلاب أثناء خريف إيطاليا الساخن عام 1969، والحشود المؤيدة للديمقراطية في مناطق غاية في التباين والاختلاف كمدريد الفرانكوية وبراغ الشيوعية، وتنامي التيار الكاثوليكي النقدي من إمريكا الجنوبية إلى روما، كذلك بروز في هذه المرحلة الحركات النسائية والحقوقية والبيئية. (بورتا و دياني، 2017) وكان التحول الذي عرفتها هذه الحركات يمس أربع مستويات: (السعيداني و غربالي، 2018)

- هوية الحركات: ففي هذه الفترة ظهرت حركات نسوية وطلابية، وأخرى ذات مطالب متعلقة بالبيئة، كما برزت منظمات وجمعيات خاصة بالأقليات المهاجرة، ومجموعات داعية إلى السلم...إلخ.

- أشكالها النضالية: تم ابتكار أشكال أقل مؤسساتية مما كان مثل: المسيرات، الحملات، الاعتصام، الإضراب، احتلال المقرات.

- مطالبها: شددت الحركات الاجتماعية الجديدة على مقاومة المراقبة الاجتماعية التي تخوضها ضد السلطات والدفاع عن استقلالية الجماعات الاجتماعية، وعادة ما تكون مطالب الحركات الاجتماعية الجديدة غير قابلة للتفاوض كما هو الحال بالنسبة للحركات الاجتماعية في الجزائر التي طالبت برحيل رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة في مظاهرات 22 فيفري 2019.

- التركيبة الاجتماعية: تتشكل من تنظيمات مؤلفة من جماعات متنوعة المصالح، تضم في شرائح مجتمعية مختلفة قد تكون من العمال والنساء والطلبة والفلاحين الذين يجمعهم قاسم ثقافي/ سياسي عام يجعل هذه القطاعات المختلفة ذات مصالح موحدة على قاعدة شعور عام بالظلم أو لإنعدام الديمقراطية.

وبالتالي بدأ مجموعة من الباحثين في تخصصات مختلفة مثل: علم السياسية، وعلم الاجتماع، وعلم الاقتصادي، وعلم النفس يهتمون بدراسة هذه الظاهرة وقد نتج عن هذه الدراسات مجموعة من النظريات التي حاولت شرح وتفسير هذه الظاهرة مثل: نظرية تعبئة المصادر، ونظرية العملية السياسية وغيرهما. إلا أن أحد السمات التي تميزت بها هذه الفترة هو إستفادة الباحثين من علم النفس الاجتماعي في دراسة المظاهرات والحركات الاحتجاجية، وقد قام مجموعة من الباحثين بالجمع بين نظرية تعبئة المصادر ونظرية العملية السياسية في محاولة منهم لفهم الحركات الاجتماعية بشكل أفضل يتم من خلاله توظيف مفهوم الفرصة السياسية، ومفهوم تعبئة المصادر. ولإدراك الباحثين لأهمية الثقافة والقيم والأفكار في فهم ظاهرة الحركات الاجتماعية فقد تم إضافة مفهوم جديد هو الصيغة الثقافية للحركة والذي يركز على ثقافة الحركة وقيمها، والمسائل التي تطرحها، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. (القحطاني، 2017، صفحة 282)

ثانيا: عوامل اندلاع الحركات الاحتجاجية في السودان

يشير مفهوم التغيير السياسي إلى مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما، بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها (حسين، 2016)، و لقد أدت مجموعة من العوامل في اندلاع الاحتجاجات تقودها الحركات الاجتماعية في السودان ضد نظام البشير الذي دام حكمه أكثر من ثلاثين سنة إلى تغيير سياسي، وأهمها:

1- العوامل الاقتصادية: سجل اقتصاد السودان انكماشا حادا بعد انفصال جنوب السودان في عام 2011، وفقدان 75% من عائداته النفطية و95% من صادراته (البنك الدولي، 2019) ، منذ ذلك الوقت بدأت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الظهور والتجدد إلى غاية انتفاضة 2018.

فقد شكل الذهب البديل الأول مكان النفط لإنعاش الاقتصاد السوداني، لذا تزايد إنتاج الذهب في السودان خلال عقد واحد من الزمان بأكثر من 1200%، ليقفز حسب تقرير إدارة المسح الجيولوجي الأمريكي من 7 أطنان عام 2008 إلي أكثر 90 طنا عام 2017. و أكد وزير المعادن السوداني أن إنتاج الذهب في النصف الأول من عام 2018 قد تجاوز63 طنا وأن الدولة تعول عليه كثيرا في الخروج من الأزمة الاقتصادية الراهنة. وأشار إلى أن قطاع التعدين ساهم بنسبة 6% في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل نمو 14%.(ashraf, 2018)

إلا أن إنتاج الذهب كان تأثيره على مجمل الاقتصاد معقدا ومربكا لأسباب كثيرة منها تضارب السياسات الحكومية وتعدد الأطراف ذات المصلحة. ولتعويض النقص الحاد في العملات الأجنبية، دخل بنك السودان المركزي إلى السوق المحلية كمشتر للذهب من المعدنيين عبر وسطاء محليين لتصديره بنفسه. ولأن المصرف المركزي لا يملك موارد مالية

حقيقية لشراء الذهب، اضطر للإستعانة بمطابعه مما ضاعف من عرض النقود و مما فاقم من التضخم ووصل به إلى 63%. وبالتالي ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية والأغذية والأدوية خاصة المستوردة منها إلى الضعف وفي بعض الحالات تضاعفت ثلاثة أضعاف. (ashraf, 2018)

كما فشل السودان منذ أكثر من خمسة عقود في الالتزام بتسديد ديونه التي تخطت حاجز 54 مليار دولار أمريكي، يمثل أصل الدين الحقيقي منها نحو 17 مليار دولار، بينما نحو 37 مليارا منها هي عبارة عن فوائد وجزاءات بسبب العجز عن دفع الديون في موعدها. (الجزيرة، 2018)

نتيجة لهذه التطورات تبنت الحكومة السياسات الاقتصادية من أجل إستعادة الإستقرار الاقتصادي خلال الفترة (2011-2018) لتبني سياسات تستهدف مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي لا سيما تقييد السياستين المالية والنقدية. (صندوق النقد العربي، 2019) و تطبيق سياسة التقشف، ورفع الدعم عن الوقود وعن المواد الغذائية الأساسية لتتضاعف أسعار الخبز في جانفي 2018 لتصبح قطعة الخبز بجنيه بعد أن كانت القطعتان بجنيه، كما تدهور الجنيه السوداني تدهورا كبيرا في العام 2018، ليصل من 7 جنيهات إلى 47.5 جنيها مقابل الدولار الواحد. (الفيل، 2019)

كما أثر الوضع الاقتصادي السئ على الوضع الاجتماعي، ووفقا لتقرير وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي السودانية، الذي اعتمدت عليه مبادرة القطاع الخاص السوداني في تحديث معلوماتها، فإن نسبة البطالة بلغت 32.1% من حجم القوى العاملة في البلاد البالغة نحو 25 مليون شخص، فيما يصل عدد السكان الإجمالي إلى 41.7 مليون نسمة. (بابكر، 2019) كما يشير تقرير برنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلى أن 46.5 % من سكان السودان يعيشون دون خط الفقر الوطني، و52.4% منهم في فقر متعدد الأبعاد. (United Nations Development Programme, 2019)

2- العوامل السياسية: لم يستطع السودان بعد أكثر من نصف قرن أن يرسي قواعد ثابتة لنظام الحكم. فالتفاعل بين الإرث التاريخي والإجتماعي والسياسي أدخل البلاد في حلقة مفرغة جاءت نتيجة لما يسمى بجدلية الميراث والحداثة. عرف النظام السياسي السوداني دورات حيث يتبنى نظام ديمقراطي يعقبه انقلاب عسكري فتطيحه ثورة شعبية تدخل في نظام ديمقراطي ليجد ذات المصير، والعوامل الأساسية لهذه الدورة تتمثل في: النفاق السياسي الحزبي، تدخل الجيش والتمرد المسلح، والعمل النقابي المسيس، وميراث الزعامة، والمشاركة الصفوية لا القاعدية، غياب أسلوب التوافق بين الطلاب والسلطة، غياب الثقة بين الأطراف المختلفة من ناحية، وغيابها بين القيادات داخل كل حزب سياسي، من

ناحية أخرى. وأغلبية هذه العوامل كانت حاضرة في كل تغيير للنظام من حال إلى حال، وعليه عرف السودان ثلاث تجارب ديمقراطية، هي: الديمقراطية الأولى من 1956-1958 والديمقراطية الثانية من 1965-1969، والديمقراطية الثالثة من 1985-1989. كما عرف ثلاث تجارب عسكرية: النظام العسكري الأول من 1958-1964، الثاني من 1969-1985، والثالث من 1989 حتى 2019. (الساعوري، 2012)

وتعد فترة حكم عمر البشير الأطول في تاريخ السودان الحديث، إذ عرفت هذه المرحلة تفاقم حدة الأزمات الداخلية وعجز النظام غير الديمقراطي عن مواجهتها بفاعلية. كما تأزمت الأوضاع الداخلية نتيجة إنفصال جنوب السودان. وبالتالي عجز النظام عن مواجهة هذه الأزمات بفاعلية وكفاءة مما أفقده شرعيته، و تصاعد حدة المعارضة ضده.

و بعد احتجاجات واسعة في الشارع السوداني أعلن الجيش السوداني تولي المجلس العسكري برئاسة وزير الدفاع أحمد عوض بن عوف مقاليد السلطة في 11 أفريل 2019، مزيحا البشير عن رأس السلطة.

كما يصنف السودان كأحد أعلى معدلات الفساد في العالم، إذ يحتل المرتبة 172 من أصل 180 بلد في مؤشر مدركات الفساد لعام 2018 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، وتخضع المؤسسات الحاكمة للدولة لسيطرة شبكة فاسدة متورطة في أنشطة الإثراء الشخصي وجهاز أمني قمعي يهدف إلى حماية مصالح النخبة في البلاد، لقد قوضت السرقة الحكومية تحت مظلة نظام الرئيس المعزول عمر البشير المؤسسات والعمليات الديمقراطية سابقا، كما أضعفت وألغت كليا الضوابط والمعايير الضامنة لتوازن السلطات الحكومية؛ مما أدى إلى وجود نظام استبدادي يتسم بالانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان، وساهمت المعارضة السياسية الممزقة، التي اشترى النظام ولاء بعض عناصرها على مر السنين، في الوصول إلى الوضع الراهن. فضلا عن تورط كبار المسؤولين في الحكومة في الفساد المتفاقم في البلاد، وهو ما يقوض التزام الحكومة بمكافحة الفساد. (The Sentry team, 2019)

3- ثورة المعلومات: شهد النظام العالمي مزيدا من الاهتمام العالمي بالديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث أدت ثورة المعلومات والاتصالات دورا بارزا في انتشار وإيصال القيم الديمقراطية والمبادئ إلى كل المجتمعات، ونتيجة لثورة المعلومات تلاشت نسبيا إمكانية الفصل بين الداخل والخارج ولم يعد بإمكان دولة ما عزل شعبها عما يحدث في الخارج أو العكس.

وأمام هذه التطورات يصعب على الأنظمة الحاكمة فيها حجب المعلومات عن الشعوب فيما يتعلق بنضال الشعوب الأخرى وانتشار الديمقراطيات التي يشهدها العالم في العديد من المناطق، ومن ناحية ساهمت وسائل الإعلام العالمية في نقل تقارير منظمات المجتمع المدني العالمية، مثل: منظمة العفو الدولية ومنظمات حقوق الإنسان لإحراج الحكومات المحلية، مما يدفعها لإجراء بعض الإصلاحات السياسية لتحسين صورتها الخارجية أمام الرأي العام الداخلي والخارجي. (بشارة، 2002)

كما ساهمت وسائل الإعلام ووسائل التواصل الإجتماعي من نقل ما يجري في الدول العربية(خاصة التجربة التونسية) من انتفاضات شعبية ضد الأنظمة الحاكمة.

4- العوامل الخارجية: أثرت العوامل الخارجية بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة في عملية التغيير السياسي في السودان، منها: تنامي دور مؤسسات التمويل الدولية وبخاصة صندوق النقد والبنك الدوليين في دعم سياسات التحرير الاقتصادي والسياسي، كما أن تمدد دور المجتمع المدني العالمي متمثلا في المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان كان له دوره في نشر الديمقراطية على الصعيد العالمي، حيث تقوم منظماته بتقديم أشكال مختلفة من الدعم لمنظمات المجتمع المدني، وفضح ممارسات نظام البشير وممارسة الضغوط عليه...إلخ. (إبراهيم، 2013)

أضف إلى ذلك أن انتشار قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان على الصعيد العالمي قد أسهم في خلق بيئة دولية ملائمة لدعم الانتقال الديمقراطي في مناطق مختلفة من العالم. كما أن نظرية الدومينو أو عامل العدوى، وهو ما يطلق عليه صامويل هنتنغتون ظاهرة كرة الثلج أو تأثير العرض العلمي، فهذا العامل ذو تأثير كبير بين الدول المتقاربة جغرافيا والمتشابهة ثقافيا، حيث كان لسقوط الشمولية في البرتغال تأثير مباشر في جنوب أوروبا والبرازيل، أما التحول الديمقراطي في اسبانيا فكان له تأثير في أمريكا اللاتينية، وكان التحول الديمقراطي في الأرجنتين عاملا مشجعا لأنصار التحول الديمقراطي في الشيلي والبرازيل (صمويل، 1993)، فقد شكل نجاح الثورة التونسية، والتجربة الإثيوبية دافعا في تأسيس نظام ديمقراطي مستقر ألقى بتأثيراته على السودان على النحو الذي يشجع النخب والقوى السياسية فيها على السير في نفس الاتجاه.

ثالثا: دور الحركات الاجتماعية السودانية في التغيير السياسي

تمثل الحركات الاحتجاجية في العالم العربي شكلا من أشكال الحركات الاجتماعية، وهي أساس انبثاقها، فكل حركة اجتماعية تقوم على الفعل الاحتجاجي، فإذا انخرطت فيها الفئات الاجتماعية، يمكن أن تتحول إلى حركة اجتماعية

دينامية. (سعود و مهورباشة، 2016) ولقد ساهمت الحركات الاجتماعية السودانية تاريخيا في التغيير السياسي، حيث أنها: (الأفندي، 2013)

– ساهمت في استقلال السودان عن الاحتلال البريطاني سنة 1953، كما ساهمت الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في إسقاط النظام العسكري بزعامة قائد الجيش الفريق إبراهيم عبود في أكتوبر عام 1964، وقد تولى قيادة الاحتجاجات تحالف من منظمات المجتمع المدني، من أبرزها نقابات المحامين وأساتذة الجامعات والطلاب والقضاة، وانضم إليها لاحقا تحالف من أحزاب المعارضة. وقد توحدت هذه المجموعات في تحالف أطلق عليه إسم جبهة الأحزاب والهيئات، تولى التفاوض مع النظام على إنهاء الحكم العسكري.

– في مارس 1985، تفجرت احتجاجات قادها طلاب الجامعات ونقابات الأطباء والمحامين وأساتذة الجامعات والمصارف، وشكلت فيما بعد مع الأحزاب التحالف الديمقراطي لإنقاذ الوطن، وذلك بعد فرض إجراءات تقشف قاسية تحت ضغط صندوق النقد الدولي، هذه المرة استمرت الاحتجاجات لمدة أسبوعين قبل أن يقرر الجيش عزل الرئيس، والتفاوض مع الحركات الاجتماعية، حيث تم تولى رئاسة الحكومة الجديدة نقيب الأطباء، في حين تولى الجيش منصب الرئاسة.

كما اندلعت في السودان سلسلة احتجاجات يوم 19 ديسمبر 2018 في بعض المدن السودانية، تقودها حركات اجتماعية، أبرزها:

1– قوى إعلان الحرية والتغيير: تأسست قوى الحرية في جانفي 2019 خِلال الاحتجاجات السودانية 2018-2019، حيث قامت هذه القوى بصياغة "إعلان الحرية والتغيير"، و" ميثاق الحرية والتغيير" الذي دعا إلى إقالة الرئيس عمر البشير من السلطة وهو ما حدث بعد عدة أشهر من الاحتجاج وذلك عقب الإطاحة به من قِبل الجيش السوداني في انقلاب عسكري حصل في أفريل من عام 2019، واصلت قوى إعلان الحرية والتغيير تنسيق الاحتجاجات في وجهِ المجلس العسكري الذي حكم البلاد بعد سقوط نظام البشير ثم دخلت في مرحلة مفاوضات مع المجلس حتى توصلت معه في 17 جويلية 2019 إلى خطة لتقاسم السلطة. وتضم عدة كيانات منها: تجمع المهنيين السودانيين، تحالف قوى الإجماع الوطني، قوى نداء تونس، التجمع الاتحادي المعارض، الحزب الجمهوري، الحزب الليبرالي، تيار الوسط للتغيير، مبادرة لا لقهر النساء، حركة قرفنا، التغيير الآن، تجمع القوى المدنية، لجان المقاومة السودانية، مؤتمر خريجي جامعة الخرطوم، كونفدرالية منظمات المجتمع المدني، تحالفات مزارعي الجزيرة والمناقل، منبر مغردين

السودانيين، الكيان النوربي الجامع، مجلس الصحوة الثوري، المجموعات النسوية المدنية والسياسية، الجبهة الوطنية العريضة، حزب بناء السودان، تجمع أسر شهداء رمضان. (الأشقر، 2019)

ومن أكبر هذه المكونات في هذا الإطار التحالفي الموقع على إعلان قوى الحرية والتغيير تجمع المهنيين السودانيين الذي قدم نفسه كتيار أفقي ليس له قيادة، وإنما تمثيل لمكونات تحالف بين عدة كيانات منها: شبكة الصحفيين السودانيين، لجنة المعلمين، لجنة أطباء السودان المركزية، تجمع أساتذة الجامعات، رابطة الأطباء البيطريين الديمقراطيين، تحالف المحامين الديمقراطيين، تجمع المهندسين السودانيين، مبادرة إستعادة نقابة المهندسين، نقابة أطباء السودان الشرعية، تجمع الصيادلة المهنيين، لجنة صيادلة السودان المركزية، تجمع الأرصاد الجوية، اللجنة المركزية للمختبرات الطبية، تجمع الإنتاج الحيواني. (تجمع المهنيين السودانيين، 2020)

2- تحالف قوى الإجماع الوطني: تحالف قوى الإجماع الوطني هو تحالف لأحزاب المعارضة السودانية التي اتخذت موقفا مبكرا بعدم المشاركة في الحياة النيابية السودانية كإعلان واضح لمعارضتهم بقاء حكم البشير. التحالف تأسس في أواخر عام 2009، متكونا من 17 حزبا معارضا تحت قيادة فاروق أبو عيسى. تتألف الأحزاب السبعة عشر من أربعة أحزاب رئيسية تتمثل في: حزب الامة، الحزب الشيوعي السوداني، حزب المؤتمر الشعبي، الحركة الشعبية لتحرير السودان قطاع الشمال، بالإضافة إلى عدة أحزاب يسارية صغرى. (الزيات، 2019)

3- تحالف قوى نداء السودان: تأسس "تحالف قوى نداء السودان" في ديسمبر 2014 في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا من طرف قوى سياسية معارضة مدنية ومسلحة مثل: الجبهة الثورية المسلحة المكونة من "حركة تحرير السودان فصيل مني أركو مناوي" و"حركة تحرير السودان فصيل عبد الواحد نور" و"حركة العدل والمساواة" بقيادة جبريل إبراهيم و"الحركة الشعبية لتحرير السودان قطاع الشمال". وأيضا "حزب الأمة" القومي بزعامة الصادق المهدي"، و"قوى أحزاب الإجماع الوطني" وتضم مجموعة من القوى المدنية المعارضة أبرزها "الحزب الشيوعي السوداني" و"المؤتمر السوداني المعارض" وحزبا "البعث" و"الناصريين" و"مبادرة المجتمع المدني" وتضم العشرات من منظمات المجتمع المدني، يهدف تحالف قوى نداء السودان إلى حل الأزمة السودانية وتشكيل حكومة مؤقتة لإدارة مهام الفترة الانتقالية. (الجزيرة، نداء السودان"..تحالف فسيفسائي لحل أزمة البلاد، 2016)

4- الجبهة الوطنية للتغيير: تأسست في 22 نوفمبر 2018 وتتكون من 22 حركة ومنظمة وحزب سوداني، تهدف إلى دعم الحراك الشعبي والعمل على تطويره، وإسناده والدفع به حتى بلوغ غاياته. وقع على بيان تدشين الجبهة الوطنية للتغيير كل من: حركة الإصلاح الآن، والحزب الاتحادي الديمقراطي، وكتلة قوى التغيير، وحزب الشرق للعدالة

والتنمية، ومنبر المجتمع الدارفوري، والحركة الاتحادية، والحزب الاشتراكي المايوي، والمؤتمر الديمقراطي لشرق السودان، وحزب الأمة الموحد، وحزب الشعب الديمقراطي، و تيار الأمة الواحدة، ومنبر النيل الأزرق، وحزب الإصلاح القومي، واتحاد قوى الأمة، وحزب مستقبل السودان، وحزب وحدة وادي النيل، وجبهة الشرق، وحركة الخلاص، وحزب التغيير الديمقراطي، وحزب السودان الجديد، وحزب الشورى الفيدرالي، والجبهة الثورية لشرق السودان. (عربي 21، 2018)

بالإضافة إلى تحالف نهضة السودان، وانضمت جبهة عريضة من المستقلين و نشطاء المجتمع المدني ولجان الأحياء إلى الحركات الاجتماعية الثورية.

إن أهم ما يميز انتفاضة ديسمبر 2018 عن سابقتها من الانتفاضات، أنها شملت قطاعات واسعة من الشباب(ذكورا وإناثا)؛ من الذين لا ينتمون إلى أحزاب سياسية، كما أنها كانت أطول عمرا من نظيرتها، وأوسع انتشارا في معظم المدن السودانية وأريافها، فضلا عن السلمية التي رفعتها شعارا (سلمية...سلمية ضد الحرامية). (شوك، 2019) فقد أدت الحركات الاجتماعية في السودان إلى عملية التغيير السياسي من خلال إسقاط نظام البشير ومحاسبته بتهم الفساد، و الضغط على المجلس العسكري لتوقيع الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019 التي شكلت ملامح وتفاصيل هياكل الحكم الانتقالي وطبيعة إدارة البلاد وتقاسم السلطة بين المدنيين والعسكريين على النحو التالي: (الرحمن، 2019)

– يتشكل مجلس السيادة من أحد عشرة عضوا، خمسة عسكريين يختارهم المجلس العسكري الإنتقالي وخمسة تختارهم قوى إعلان الحرية والتغيير. ويضاف إلى العشرة أعضاء شخصية مدنية يتم اختيارها بالتوافق بين الطرفين.

– يترأس مجلس السيادة لواحد وعشرين شهرا ابتداء من تاريخ التوقيع على هذا الإتفاق أحد الأعضاء العسكريين في المجلس.

– يترأس مجلس السيادة الثمانية عشر شهرا المتبقية من مدة الفترة الإنتقالية أحد الأعضاء المدنيين بالمجلس.

– تختار قوى إعلان الحرية والتغيير اسم رئيس الوزراء للحكومة المدنية وفق الشروط الواردة بالمرسوم الدستوري.

– يتشكل مجلس الوزراء من شخصيات وطنية ذات كفاءات مستقلة لا يتجاوز عددها العشرين وزيرا بالتشاور يختارهم رئيس مجلس الوزراء من قائمة مرشحي قوى إعلان الحرية والتغيير، عدا وزيري الدفاع والداخلية اللذين يعينهما

المكون العسكري بمجلس السيادة. ولرئيس مجلس الوزراء أن يرشح استثناءا شخصية حزبية ذات كفاءة أكيدة لممارسة مهمة وزارية.

– احتفظ كل طرف من هذا الإتفاق بموقفه فيما يتعلق بالنسب في المجلس التشريعي الإنتقالي. اتفق الطرفان على أن ترجأ المناقشات بشأن تشكيله إلى ما بعد تكوين مجلسي السيادة والوزراء، على أن يتم ذلك في فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تكوين مجلس السيادة.

– إلى أن يشكل المجلس التشريعي الإنتقالي، تؤول سلطات المجلس التشريعي في ابتدار وسن مشروعات القوانين إلى مجلس الوزراء وتجاز من قبل مجلس السيادة.

الخاتمة: لقد نجحت الحركات الاجتماعية في السودان في إسقاط نظام البشير الذي دام حكمه حوالي 30 سنة، كما نجحت في إجبار المجلس العسكري على التفاوض وتقديم تنازلات، وتكوين مجلس حاكم انتقالي يمهد الطريق نحو انتخاب حكومة مدنية. إلا أن هذا النجاح يبقى مرهون بمجموعة من التحديات، تتمثل في:

– التحدي السياسي/ الأمني: هشاشة الأوضاع السياسية والأمنية، فقد يواجه التحالف انقساما سياسيا كبيرا بسبب غياب الإجماع بين فصائله، واللافت بشكل خاص هو أن التحالف سبق أن خسر دعم "الجبهة الثورية السودانية "التي تضم "حركة العدل والمساواة" وحركات المتمردين في ولايتَي جنوب كردفان والنيل الأزرق و"حركة تحرير السودان ". كما يسود حالة عدم الثقة بين الأطراف الموقعة على الاتفاق، و الخوف من الانقلاب العسكري كما حدث في السابق.

– وجود شبكات المحسوبية الراسخة التي سيطرت على جميع المؤسسات والقطاعات الرئيسية للاقتصاد السوداني في عهد عمر البشير، بما في ذلك الشركات المملوكة للجهاز الأمني العسكري. فعلى سبيل المثال: تخضع تجارة الذهب في جبل أمير لسيطرة قوات الدعم السريع السودانية، وهي جزء رسمي من القوات المسلحة السودانية ولها تأثير داخل السلطات الانتقالية.

– التحدي الاقتصادي/ الاجتماعي: كان التأزم الاقتصادي والوضع المتردي الذي وصلت إليه البلاد المحرك الأول لإشعال الثورة السودانية بجانب الفساد السياسي المتراكم على مر سنوات طويلة مضت. كما أدى التهميش والانقسامات العرقية التاريخية صراعات خطيرة في العديد من مناطق السودان الجغرافية حيث تسببت هذه الصراعات المستمرة في خسائر فادحة في الأرواح ونزوح جماعي وأزمة إنسانية، ولا يزال شرق السودان يسجل بعض أدنى مؤشرات التنمية.

– التحدي الخارجي: إن العوامل الخارجية سواء الإقليمية أو الدولية كانت ومازالت لها دور قوي ومؤثر أو فاعل في الصراعات الداخلية السودانية، فقد لعبت القوى الخارجية دورا فاعلا في كل الاتفاقيات السياسية التي تم التوصل إليها في السودان؛ حيث تحولت من مهمة للتوافق بين أطراف داخلية تحكمها اعتبارات وطنية إلى عمليات تفاوض بوساطات خارجية تداخلت فيها أجندة قوى دولية وإقليمية، وقد لعب تقاطع مصالح هذه القوى الخارجية دورا مهما أحيانا في تأجيج الحروب الأهلية، كما استطاع التأثير في مسار التسويات التي تمت، كما في نموذج تسوية نيفاشا الذي قاد إلى تقسيم البلاد، أو في نموذج دارفور الذي جعل السلام مهمة شبه مستحيلة. وساعد في ذلك أن النظام المواجه بحصار غربي تقوده الولايات المتحدة ظل مستعدا دائما لقبول تدخلاتها أملا في أن يقود ذلك إلى تطبيع علاقاته الدولية ورفع العقوبات عنه.

قائمة المراجع

قائمة المراجع العربية:

– أحمد إبراهيم أبو شوك، (2019). تجارب الانتفاضات الشعبية في السودان: التحديات والدروس المستفادة. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

– أسامة الأشقر، (2019). الثورة السودانية: الخلفيات والتداعيات والتوقعات. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

– إسلام عبد الرحمن. (2019). *السودان: النص الكامل للاتفاق السياسي الموقع بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى إعلان الحرية والتغيير*. مونت كارلو الدولية، تاريخ الاسترداد 9، 5, 2020، https://bit.ly/2KP9lbX:

– البنك الدولي، (2019). *إقتصاد السودان*. تاريخ الاسترداد 15 01, 2020 https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-realease

– الجزيرة. (2018). *ديون السودان الخارجية.. أعباء ثقيلة وفشل بالسياسات الاقتصادية*. تاريخ الاسترداد 5، 12, 2019 https://www.aljazeera.net

– الجزيرة. (2016). *نداء السودان" ..تحالف فسيفسائي لحل أزمة البلاد*. تاريخ الاسترداد 6 12, 2019 https://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/

– الطاهر سعود، و عبد الحليم مهورباشة. (خريف, 2016)." المدينة الجزائرية والحراك الاحتجاجي: مقاربة سوسيولوجية". مجلة عمران،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (18)، ص.ص 93-126.

– أمل عادل عبدربه، و علي عبد الرازق جلبي، (2013). "الحركات الاجتماعية الجديدة وحقوق الإنسان: تحليل نقدي لخطاب حركات مناهضة العولمة بمصر". ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي الموسوم بـ الحراك العربي يسائل العلوم الاجتماعية، المجلس العربي للعلوم الاجتماعية. 19- 20 مارس 2013، بيروت: المجلس العربي للعلوم الاجتماعية.

– تشارلز تلي، (2005). الحركات الاجتماعية 1786-2004. القاهرة: المجلس الاعلى للثقافة.

– تجمع المهنيين السودانيين .(2020) .*الديباجة*، تاريخ الاسترداد2020/2/13 https://www.sudaneseprofessionals.org

– حسن علي الساعوري. (2012). كيف يحكم السودان. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي الموسوم بـ السودان الواقع وأفاق المستقبل. كلية الاقتصاد والعلوم الادارية والسياسية.25-26 سيبتمبر 2012، الخرطوم: جامعة إفريقيا العالمية.

– حسنين توفيق إبراهيم، (2013). الانتقال الديمقراطي: إطار نظري. *صيرورة التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

– خالد عثمان الفيل، (2019). *الحراك في السودان: الفاعلون الرئيسيون والسيناريوهات المستقبلية*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

– دوناتيلا ديلا بورتا، و ماريو دياني، (2017). *الحركات الاجتماعية*. المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي سي أي سي.

– سيف اليزل بابكر. (4 09, 2019). *8 ملايين عاطل يؤرقون السودان*، الشرق الأوسط، تاريخ الاسترداد 16،01, 2020 https://aawsat.com/home/article/1885956/

– صندوق النقد العربي. (2019). *تقرير أفاق الاقتصاد العربي*. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

– عائشة أحمد حسين. (2016)." التغيير السياسي المعاصر: من خلال فقه الأولويات". المجلة الجامعة، جامعة الزاوية، مجلد 03(ع18)، ص.ص 5-30.

– عبد الله بشارة، (2002). *العولمة وسيادة الدولة(الحالة الخليجية)*. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

– عبد الواحد الأفندي، (2013). *مخاطر تسييس الهوية وتسليح السياسة: التجربة السودانية*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

– عربي 21. (2018). قوى سودانية تدشن تحالفا جديدا لدعم الحراك الشعبي. تاريخ الاسترداد 6- 12, 2019، من عربي21: https://arabi21.com/story/1147118.

– عصام الزيات. (12 4, 2019). *إعلان الحرية والتغيير: 4 قوى تقود الثورة السودانية*، إضاءات، تاريخ الاسترداد 6 12, 2019 https://www.ida2at.com/freedom-change-declaration-4-leaders-sudanese-revolution/

– علي بن حسين القحطاني، (2017). "نظريات الحركات الاجتماعية والحركات الإسلامية: دراسة استقرائية للحالة التركية". مجلة العلوم الاجتماعية،جامعة الكويت، مجلد45 (ع4)، ص. ص 276- 332.

– عمر الشوبكي، (2014). الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي: مصر، المغرب، لبنان، البحرين، الجزائر، سورية، الأردن. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

– محمد ياسر الخواجة، (2015).التحليل السوسيولوجي للحركات الدينية. الرباط: مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.

– منير السعيداني، و فؤاد غربالي، (2018). الحركات الاجتماعية في تونس: السياقات، الفاعلون، الأفعال، وسيناريوهات التطور المحتملة. نيويورك: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

– هانتنغتون صمويل، (1993). الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي أواخر القرن العشرين. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.

قائمة المراجع الأجنبية

– ashraf, s. (2018). Gold in suden: blessing or curse? Consulté le 1 3, 1,2020, https://fanack.com/sudan/economy/gold-in-sudan/

– Goirand, C. (2010)." Penser les mouvements sociaux d'Amérique latine: Les Approches des mobilisations depuis les années 1970". Revue française de science politique , Presses de Sciences Po, (Vol 60), P.P 445-465.

– Neveu, E, (1996). Sociologie des mouvements sociaux. Paris: La découverte.

– Starck, P. (2005). "Un nouveau mouvement social ?" VST - Vie sociale et traitements , Editions érès,(Vol 85), p. p 84-93.

– The Sentry team, (2019). Sudan's Anti-Corruption Whitewash The Bashir Regime's Hollow Commitment to Combating Illicit Finance. Washington: The Sentry.

– United Nations Development Programme, (2019). Sudan: The Land and the People. Khartoum: The United Nations Development Programme.